

المجتمع المدني في الوطن العربي بين الواقع والمأمول من منظور محمد عابد الجابري Civil society in the Arab world between reality and hopes from Mohamed Abed Al- Djabri

محمد بوداني*¹

¹ جامعة الجبالي بونعامة - خميس مليانة - الجزائر، mohamed.boudani@univ-dbk.m.dz

تاريخ الاستلام: 2024/11/03 تاريخ القبول: 2025/01/24 تاريخ النشر: 2024/03/04

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز وتحليل رؤية المفكر المغربي محمد عابد الجابري (1935-2010) لواقع المجتمع المدني في الوطن العربي في ظل الأنظمة السياسية السائدة وما تتميز به. وكيفية التأسيس لمجتمع مدني حقيقي. وهذا من خلال محاولة مناقشة هذه الإشكالية: هل يمكن الحديث عن مجتمع مدني في المجتمعات العربية التي لم تعرف التطور الذي شهده المجتمع الأوروبي في القرنين الثامن والتاسع عشر. وهو التطور الذي حدث في ميادين التجارة والصناعة والعلم وسيما في الاجتماع ولسياسة؟ أو بتعبير محمد عابد الجابري هل يمكن الحديث عن مجتمع مدني في المجتمع العربي الذي لا يزال يحتفظ بالقبيلة كمكوّن أساسي فيه؟

وقد توصلت الدراسة إلى أن مفهوم مجتمع مدني عربي لم يتبلور بعد، إذ من الخطأ الاعتقاد أن وجود المجتمع المدني يقتضي الاكتفاء بالمطالبة به. بل تكوينه يحتاج إلى تظافر عوامل عديدة تكون انعكاسا للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، والثقافي للمجتمع الذي توجد فيه وتتكون. ومن هنا لا يمكن الحديث عن استنساخ فكرة المجتمع المدني على النمط الغربي وإمكانية تطبيقه دون توفر مقوماته في البلدان العربية، فرضية غير قابلة للتحقيق. كلمات مفتاحية: المجتمع المدني؛ الوطن العربي؛ محمد عابد الجابري؛ الديمقراطية؛ القبيلة.

Abstract:

This research paper aims to highlight and analyze the vision of the thinker Mohamed Abed Al-Djabri of the reality of civil society in the Arab world in light of the prevailing political systems and their characteristics. And how to establish a real civil society.

This study concluded that the concept of an Arab civil society has not yet crystallized. Because the formation of civil society needs the combination of many factors that reflect the political, economic, social, and cultural reality of the society in which it exists and is formed. So, it is not possible to talk about replicating the idea of civil society in the Western style and the possibility of applying it without the availability of its components in Arab countries.

Keywords :Civil society; Arab world; Mohamed Abed al-Djabri; democracy; tribe.

*محمد بوداني

مقدمة:

من المصطلحات التي صارت تتداول كثيرا على الألسنة في السنوات الأخيرة مصطلح المجتمع المدني، إذ أصبح مطلباً اجتماعياً تنادى به كافة القوى والتيارات السياسية، سواءً كانت معارضة للحكم وحتى مشاركة فيه. كما صار عنواناً للكثير من الندوات أو الحوارات التي تنعقد هنا وهناك. ولكن على الرغم من هذا الانتشار والذيع لمفهوم هذا المصطلح في أوساط المجتمعات العربية إلا أن هذا، لا ينفي الغموض والإبهام الذي يشوب الحديث عنه عند الكثير من الكتاب والباحثين. ولعل السبب الرئيسي يعود إلى كونه مفهوم دخيل على تراث الفكر السياسي في المجتمع العربي الإسلامي. فلم يبرز كمفهوم في الخطاب السياسي العربي إلا في السنوات الأخيرة من القرن العشرين.

وإذا كان مفهوم المجتمع المدني ولد وترعرع في ظل ظروف الصراع السياسي والاجتماعي الذي عرفته المجتمعات الأوروبية منذ القرن السابع عشر، فإنه من الطبيعي أن يأخذ سمات البيئة التي وجد فيها وهذا ما يجعله يختلف في مميزاته عن أي بيئة أخرى ينقل إليها. وهو ما ينطبق على المجتمعات العربية الإسلامية، إذ أن واقع هذه المجتمعات العربية لا زال مرتبطاً بمعطيات الماضي بكل أشكاله التقليدية، هذه الأشكال التقليدية تحاول المجتمعات العربية والإسلامية اليوم التكيف والتفاعل معها من خلال إعادة تجديد أنظمة الحكم وعلاقاتها بواقع هذه المجتمعات، ولكن ما هو ملاحظ أن هذه الأساليب والأشكال في الغالب تختلف عن الأسلوب والشكل عن أنظمة الحكم التي يتطلبها تفعيل المجتمع المدني الذي يعد انعكاساً لواقع التقدم والتحضر وأحد أسس قيام الأنظمة الديمقراطية.

وفي هذا الإطار تندرج هذه الورقة البحثية التي نحاول من خلالها إبراز وتحليل رؤية المفكر المغربي محمد عابد الجابري (1935-2010) لواقع المجتمع المدني في الوطن العربي في ظل الأنظمة السياسية السائدة وما تتميز به. وكيفية التأسيس لمجتمع مدني حقيقي مع الإشارة إلى أن البحث في مفهوم هذا المجتمع يختلف من قطر عربي لآخر. ذلك أن تفاوت التطور واختلاف التجارب في العالم العربي تقتضي أن ننظر إليه من زوايا متعددة. وهذا من خلال محاولة مناقشة هذه الإشكالية: هل يمكن الحديث عن مجتمع مدني في المجتمعات العربية التي لم تعرف التطور الذي شهده المجتمع الأوروبي في القرنين الثامن والتاسع عشر، وهو التطور الذي حدث في ميادين التجارة والصناعة والعلم سيما في الاجتماع والسياسة؟ أو بتعبير أدق وبلغته المفكر المغربي محمد عابد الجابري هل يمكن الحديث عن مجتمع مدني في المجتمع العربي الذي لا يزال يحتفظ بالقبيلة كمكون أساسي فيه؟

من أجل تحليل ومناقشة موقف محمد عابد الجابري من هذا التساؤل ارتأينا التطرق إلى هذه النقاط للوصول إلى ما نرمي إليه:

- 1- تحديد معني مصطلح المجتمع المدني في اللغة العربية مقارنة باللغات الأوروبية.
- 2 مفهوم المجتمع المدني بين الفكر الغربي والعربي.
- 3- المجتمع المدني كما هو بالفعل في واقع الحياة العربية كما يشرحه محمد عابد الجابري.

4- المجتمع المدني كما تريده النخبة العربية المعاصرة.

ثم الانتهاء بخامة تتضمن حوصلة لما تم تناوله وأهم نتائج الدراسة.

1. تحديد معني مصطلح المجتمع المدني في اللغة العربية مقارنة باللغات الأوروبية.

إن الحديث عن المدلول اللغوي لعبارة المجتمع المدني، وإمكانية تحديد معناها في اللغة العربية بالمقارنة مع ما تتحدد به في اللغات الأجنبية أو الأوروبية بوجه خاص، يجرنا إلى محاولة تحديد معني اللفظين اللذين يتكون منهما أي المجتمع من جهة والمدني من جهة ثانية.

المجتمع في اللغة العربية هو لفظ مشتق من الفعل جَمَعَ، وهو عكس كلمة فرق، كما أنه مشتق على وزن مفتعل، وتعني مكان الاجتماع، ويسمى العلم الذي يعنى بدراسة المجتمع من جميع نواحيه بعلم الاجتماع¹، وفي معجم المعاني الجامع لمحمد أبو الفضل إبراهيم بن إسماعيل الزمخشري المجتمع هو عبارة عن فئة من الناس تشكل مجموعة تعتمد على بعضها البعض، يعيشون مع بعضهم، وتربطهم روابط ومصالح مشتركة وتحكمهم عادات وتقاليد وقوانين واحدة².

ما يلاحظ هنا أن لفظ المجتمع ورد في اللغة العربية على شاكلتين: بمعنى مكان الاجتماع أي حدث من دون زمان وهو بهذا لا يؤدي معنى اللفظ الأجنبي الذي نترجمه به (Society) والذي يعني عددا من الأفراد يشكلون مجموعة أو جماعة بفعل رابطة ما تجمع بعضهم إلى البعض وهو المعنى الذي يوافق ما جاء معجم المعاني الجامع.

أما لفظ مدني حسب ما جاء في المعجم السابق فهو اسم منسوب إلى مدينة خاص بالمواطن أو بمجموع المواطنين، عكس عسكري³. وهذا معناه أن لفظ مدني يحيل في اللغة العربية إلى المدينة أو الحاضرة.

وبهذا فالمجتمع المدني (Civil Society): هو ذلك المجتمع الذي تكونت مؤسساته ومنظماته بشكل مستقل عن سلطة الدولة حيث يجمع فيما بينها رابطة اختيارية طوعية⁴، كما أنه يقوم على العمل الاجتماعي لتحقيق المصالح المشتركة، كالأحزاب، والجمعيات الخيرية، والمنظمات غير الحكومية، والحركات الاجتماعية، والنقابات، ومنظمات حقوق الإنسان، وغيرها، وقد ظهر هذا المصطلح في خضم الحركات غير الحكومية المعارضة للنظم الاستبدادية في المناقشات السياسية والاقتصادية، ويتمتع المجتمع المدني بالسلطة الكافية للتأثير على صانعي السياسات، ويمكن اعتباره القطاع الثالث في المجتمع إلى جانب الحكومة والأعمال التجارية، كما تدعم الأمم المتحدة المجتمعات المدنية لأنها تدافع عن

¹ حسن عبد الرازق منصور، بناء الإنسان، ط2، أمواج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 187.

² محمد أبو الفضل إبراهيم بن إسماعيل الزمخشري، معجم المعاني الجامع"، www.almaany.com، اطلع عليه بتاريخ 2024/09/03.

محمد أبو الفضل إبراهيم بن إسماعيل الزمخشري، المرجع نفسه، اطلع عليه بتاريخ 2024/09/03.

⁴ محمد أبو الفضل إبراهيم بن إسماعيل الزمخشري، المرجع نفسه، اطلع عليه بتاريخ 2024/09/03.

الشعارات العليا للمنظمة⁵. هذا ويعد هذا المصطلح عالمياً خاصة بعد ظهور حركات الديمقراطية الحديثة، إذ تعمل على تنشيط الحياة السياسية وإيجاد حلول للمشاكل الاجتماعية، ويعكس عدداً من المفاهيم والأفكار في العصر الحديث أهمها التعددية والمنفعة الاجتماعية، والتي تُعدّ ضرورية لتحسين الظروف في العالم والتغلب على ما يحول دون تحقيقها، كالتعصب، ومهددات حرية العمل والاعتقاد... الخ. ولو أن هذا الأمر صعب المنال إلى حد ما، ولكن اتصال الأفراد ببعضهم البعض بدءاً بالأسرة وانتهاءً بالدولة من خلال شبكة من القيم والأخلاق يترك انطباعاتاً إيجابية حول قدرة الأفراد على التغيير من خلال المشاركة في الحياة الخاصة والعامة.

أما محمد عابد الجابري فيرى في كتابه في نقد الحاجة إلى الإصلاح: أن عبارة المجتمع المدني في اللغة العربية تأخذ معناها من مقابلها الذي هو المجتمع البدوي وبما أن القبيلة هي المكون الأساسي في البداية العربية فإن المجتمع المدني سيصبح المقابل المختلف إلى حد التضاد للمجتمع القبلي⁶. في حين أن كلمة المدني في اللفظ الأجنبي حسبه جاءت لتكون في مقابل ثلاثة أضداد.

- مقابل التوحش (شعوب بدائية متوحشة مقابل شعوب متحضرة).

- ومقابل الانتماء إلى الدين (التعاليم الدينية مقابل القوانين المدنية).

- مقابل الانتماء إلى الجيش (مدني مقابل عسكري)⁷.

وهكذا فعبارة المجتمع المدني في الفكر الأوربي هو المجتمع المتحضر، لا سلطة فيه للكنيسة أو العسكر⁸. هذا يعني أن الفرق كبير بين مدلول عبارة المجتمع المدني في اللغة العربية وبين مفهومها في الفكر الأوربي.

ثم أن مفهوم المجتمع المدني ظهر في أوروبا ليعبر عن التطور الذي عرفته أوروبا في العصر الحديث، فكما هو معروف أنه في مطلع القرن السابع عشر دخلت أوروبا عصر التنوير المعروف بعصر النهضة، هذا العصر الذي شهد تغيرات أبرزها الانتقال من اقتصاد الإقطاع الزراعي إلى الصناعة والتجارة. وارتباط الثورة الصناعية واختراع الآلة بحركة هجرة السكان من الريف إلى المدينة وانتقال العامل من المنزل أو الورشة الصغيرة إلى المصنع الكبير الذي يضم أعداداً كبيرة من العمال، وانقسام المجتمع الأوربي آنذاك إلى طبقتين إحداهما تعمل لدى الأخرى التي تملك رأس المال. وهنا بدأ التعارض يتضح بين مصالح العمال وأصحاب المصانع. زيادة على هذا ارتبط هذا الوضع الجديد بظهور حق الملكية الخاصة الأمر الذي انجر

⁵ GSDRC, What is Civil Society, its Role and Value in 2018 ?, www.gsdr.org, consulté le

05 /09/2024

⁶ الجابري محمد عابد، (2001)، في نقد الحاجة إلى الإصلاح، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 172.

⁷ الجابري محمد عابد، المصدر نفسه، ص 172.

⁸ المصدر نفسه ، ص 172.

عنه تأسيس نقابات واتحادات ومنظمات للدفاع عن الحقوق والمصالح الخاصة والمشاركة. وأصبحت هذه الروابط تحظى بولاء وانتماء عدد كبير من الأفراد بغض النظر عما يوجد بينهم من اختلافات في الروابط الطبيعية كالقراية، والدين، والجنس، واللون، والطائفة... الخ⁹. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: بأي معنى يمكن الحديث إذن عن المجتمع المدني في البلدان العربية والتي تتميز بكونها بلدان لم يتم فيها التحول بعد إلى المجتمع الصناعي التجاري كما هو الحال في أوروبا، فهي مجتمعات لا زالت القبيلة والطائفة تقوم فيها بدور كبير بل وحاسم في كثير من الأحيان.

2. مفهوم المجتمع المدني بين الفكر الغربي والعربي.

لا بد من الإشارة إلى أن مفهوم المجتمع المدني غربي النشأة، أسهمت في صياغته مدارس فكرية متعددة صاحبت الحضارة الغربية. ولم يكن ذا مضمون واحد، إذ كان في كل مرة شيئاً مختلفاً من حيث التعبيرات والاستخدامات. فقد ارتبطت أولى الدعوات للمجتمع المدني بمجموعة الأفكار والنظريات السياسية التي مهدت لمجموعة الثورات التي اجتاحت أوروبا، خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين، ضد الحكم المطلق المبني على الحق الإلهي المدعم من قبل الكنيسة لملوك أوروبا. فكان أول استخدام للمفهوم على يد الفيلسوفين الإنجليزيين توماس هوبز (Thomas Hobbes) (1679-1588)، وجون لوك (John Locke) (1704-1632). بحيث وجد هذان الفيلسوفان في المجتمع المدني وسيلة ينتجها التعاقد وتضمنها السياسة بيد أفراد اجتمعوا لتحصيل غاية مقصودة. إلا أن الفارق بينهما هو أن هوبز كان يرى أنه لا وجود لتمايز مؤسسي بين الدولة وهذا المجتمع، على العكس من جون لوك الذي ميز المجتمع المدني عن الدولة، دون أن يلغي تماماً الروابط التي تجمع بينهما¹⁰. ثم أخذ المفهوم أبعاداً أخرى وتعاقب على دراسته ونقده واستقصاء أبعاده المختلفة عدد من الفلاسفة وعلماء الاجتماع والسياسة الغربيين مثل الفرنسي جان جاك روسو (1712-1778) وفريدريك هيغل (1770-1831) وغيرهم.

إن الدراسة المقارنة للاستخدامات التي تناولت مفهوم المجتمع المدني، من قبل العلماء والمفكرين الغربيين، خلال تلك المرحلة التاريخية، توضح لنا التطور في استخدام المفهوم. فنجد أن فلاسفة العقد الاجتماعي تعاملوا مع العلاقات التعاونية بين الأفراد باعتبارها علاقات أنشأت المجتمع وهي التي تحافظ على استقراره، فيما تطور المفهوم على يد فريدريك هيغل الذي ميز بين المجتمع المدني كشبكة من التفاعلات التلقائية القائمة على العادات والعرف والتقاليد، وبين الدولة باعتبارها مجموعة من المؤسسات السياسية والقانونية التي تمارس في إطار شبكة من العلاقات السابقة. مع الإشارة إلى أن هيغل

⁹ ناهد عز الدين، المجتمع المدني، سلسلة موسوعة الشباب السياسي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، ص3
¹⁰ للتفاصيل ينظر: جون ارينغ، (2007)، المجتمع المدني من اليونان حتى القرن العشرين، ترجمة حسن ناظم وعلي حاكم صالح، معهد الدراسات الإستراتيجية، العراق، ص 167 - 168

أكد أن المجتمع المدني لا يقوم إلا عبر الدولة القادرة على حل إشكالياته الداخلية وتأمين استمراره وتطوره بصورة نمطية. لذلك يجب أن يخضع إلى سلطة الدولة¹¹. فالعلاقة بين الدولة والمجتمع المدني بحسب هيغل، تعتمد على نوع من التباين والاعتماد المتبادل.

وعلى الرغم من استقلال هذا الأخير عن الدولة، إلا أنه يفترض حدودا معينة لهذا الاستقلال من جانب الدولة. إن حاجة هذا المجتمع إلى الدولة هي أكثر من منطقيه، إنها حاجة واقعية وحتى أخلاقية، فهذا النوع من المجتمع لا يمكنه أن يصبح مجالا أخلاقيا ويظل مدنيا إلا إذا تم تنظيمه سياسيا وأخضع للإشراف الأعلى للدولة وهيمنتها. إذ يستحيل عليه وفق تصور هيغل أن يوجد من دون الدولة¹².

ثم أخذ المفهوم شكله النهائي، إذ يتفق أغلب المفكرين فيما بعد على أن المجتمع المدني هو تلك الهيئات الاجتماعية الوسيطة. والمؤسسات المستقلة عن السلطة السياسية التي تستطيع أن تنظم شؤونها الخاصة وتديرها بمعزل عن سلطة الدولة¹³.

ولكن رغم هذه الجذور التاريخية للمفهوم إلا أن استخدامه بشكل مكثف في أدبيات السياسة المقارنة ارتبط بعقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، أين احتضن مفهوم المجتمع المدني من قبل المفكرين والمجموعات السياسية المختلفة ورفع شعارا للديمقراطية والحقوق المدنية، ولقد تعامل هؤلاء مع الفكرة وفق مفاهيمهم وتفسيراتهم المختلفة واستثمروها بما يتفق مع أفكارهم ومعتقداتهم ومصالحهم وخرجوا منها حسبما يرغبون ويريدون. ففسر هذا المفهوم بالعلاقة مع كل شئ بدءاً بالتعددية الاجتماعية وحقوق الإنسان والخدمة العامة والمواطنة الفعالة وتجزئة السلطة والمشاركة الاجتماعية والسياسية.

وهذا يعني أن مفهوم هذا المجتمع اتخذ عبر مسار تطوره دلالات مختلفة وصورا ومعاني ليست واحدة وفق المنظور الفلسفي والفكري والعقائدي والذاتي الذي عومل به، وفسر على أساسه¹⁴. وبالطريقة نفسها تعامل المفكرون العرب مع المفهوم فقد عرف محمد عابد الجابري (1935-2010) هذا المجتمع على أنه: المجتمع الذي تنتظم فيه العلاقات بين أفرادها على أساس الديمقراطية¹⁵ في حين يعرفه محمد عبد الفضيل (1944-2020) على أنه مجموعة المؤسسات والفعاليات والأنشطة التي تحتل مركزا

¹¹ عبد الوهاب حميد رشيد، (2003)، التحول الديمقراطي والمجتمع المدني، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق، ص 73.

¹² سرست نبي، (2006)، المجتمع المدني السيرة الفلسفية للمفهوم، مؤسسة حمدي للطباعة والنشر، السلجانية، ص 195.

¹³ المرجع نفسه، ص 101.

¹⁴ عبد الوهاب حميد رشيد، المرجع السابق، ص 88.

¹⁵ الجابري محمد عابد، (2000)، إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص

وسيطا بين العائلة باعتبارها الوحدة الأساسية وبين الدولة¹⁶ وفي الاتجاه نفسه يذهب المفكر الاجتماعي المصري سعد الدين إبراهيم (1938-2023) من خلال تعريفه له؛ على أنه مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والخلاف. ويحدد سعد الدين إبراهيم هذه التنظيمات بأنها كل ما هو غير حكومي، وكل ما هو غير عائلي وراثي وتشمل هذه التنظيمات كلا من الجمعيات والروابط والنقابات والأحزاب والأندية والتعاونيات¹⁷ إن هذا التعريف ينطوي على ثلاثة مقومات أو أركان محورية:

أولها الفعل الإرادي، وثانيها التنظيم الجماعي، وثالثها الركن الأخلاقي أو السلوكي. مما يعني أن هذا المجتمع يتكون بالإرادة الحرة لأفراده وهو غير الجماعة القرابية مثل الأسرة والعشيرة والقبيلة، حيث لا دخل للفرد في عضوية هذه المنظمات، لكونها مفروضة عليه بحكم المولد أو الإرث. وهو غير الدولة التي تفرض جنسيتها أو سيادتها وقوانينها على من يولدون أو يعيشون على أرضها. فهو تنظيم جماعي يضم أفرادا اختاروا عضويتهم بمحض إرادتهم. وهو مجتمع العضوية: أحزاب، نقابات، اتحادات، غرف تجارة صناعية وتجارية، تعاونيات، جمعيات وروابط¹⁸.

وهكذا نرى أن هذا التعريف لمفهوم المجتمع المدني يستبعد المؤسسات الاجتماعية الأولية كالأسرة والقبيلة والعشيرة والطائفة. كما يستبعد منه المؤسسات الحكومية ويبقى في نطاق هذا المجتمع المؤسسات والمنظمات غير الحكومية التي يقوم نشاطها على العمل التطوعي.

إذن بحسب التعريفات السابقة فإن هذا المجتمع يمثل ذلك النمط من التنظيم الاجتماعي والسياسي والثقافي خارج قليلا أو كثيرا عن سلطة الدولة. وتمثل هذه التنظيمات في مختلف مستوياتها وسائط تعبير ومعارضة بالنسبة إلى المجتمع تجاه كل سلطة قائمة. فهو إذن مجمل البنى والتنظيمات والمؤسسات التي تمثل مرتكز الحياة الرمزية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي لا تخضع مباشرة لهيمنة السلطة. إنه هامش يضيق ويتسع حسب السياق ينتج فيه الفرد ذاته وتضامنااته ومقدساته وإبداعاته فثمة دائما هوامش من الحصانة الفردية والجماعية ومسافات تفصل بين المستوى الاجتماعي والمستوى السياسي. إن هذه الهوامش هي التي يتمثل أهمها في عناصر المجتمع المدني كالتطوعية

¹⁶ نقلا عن الصبيحي أحمد شكر، مشكلات المجتمع المدني ومستقبله في الوطن العربي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1998، ص 28.

¹⁷ عبد الوهاب حميد رشيد، مرجع سابق، ص 90

¹⁸ المرجع نفسه، ص 91.

والامتدادات التي تقع خارج الحدود والاستقلالية خصوصا المالية منها¹⁹. وأياً كان الرأي الخاص بهذه التصورات المختلفة لهذا المجتمع إلا أن هناك عددا من العناصر يتفق عليها أغلب الذين استخدموا هذا المفهوم. وفي هذا الموضوع هناك من يميز بين الثابت والمتحول في تحديد سمات وعناصر المجتمع المدني، تتمثل العناصر الثابتة فيما يلي:

-تقوم العضوية في المجتمع المدني على الطوعية وليس على القهر.

يشمل هذا النوع من المجتمع العديد من المكونات من بينها، المؤسسات الإنتاجية، الطبقات الاجتماعية، المؤسسات الدينية والتعليمية، الاتحادات المهنية والنقابات العمالية، الأحزاب السياسية، وعقائد سياسية مختلفة.

-تتميز مؤسسات هذا المجتمع بالاستقلالية عن الدولة وإدارة وتنظيما فالأصل في العلاقة بين المجتمع والدولة ألا تتدخل الدولة في نشاط المجتمع المدني، أي ألا تكون مؤسسات هذا المجتمع مختزقة من قبل الدولة.

-الدولة أو المجتمع السياسي لازمان لاستقرار هذا المجتمع وتمتعته بوحده وأدائه لوظائفه. وهنا لابد من أن تكون دولة غير مطلقة السلطة تخضع في أداء مهامها لقواعد عقلانية، سواء وضع هذه القواعد برلمان تنتخبه أغلبية المواطنين، أو تولدت عبر تطور تاريخي طويل، وأشرف على تطبيقها طبقة من الإداريين ذوي المعرفة والخبرة²⁰

أما العناصر المتحولة فهي تلك التي تتغير حسب التطور الزمني، وتغير الأوضاع السياسية، والاقتصادية والاجتماعية للدولة، كما أن مؤسسات المجتمع المدني تجد نفسها في حالات تاريخية تخضع لظروف خارجية قاهرة، مثل ظروف الاحتلال الأجنبي²¹.

3. المجتمع المدني كما هو بالفعل في واقع الحياة العربية:

على الرغم من اتفاق جل الباحثين حول المفاهيم والعناصر السابقة للمجتمع المدني إلا أنهم اختلفوا في مسألة مدى ملاءمة المفاهيم الغربية المطروحة لتحديد المفهوم للواقع العربي. ذلك أن الحديث عن المجتمع المدني في البلدان العربية هو حديث عن مرحلة تطويرية لم تصل إلى مرحلة النضوج والاكتمال بعد، ولم تتعامل مع أدواتها ومعطياتها المعرفية - العلمية والتكنولوجية والاقتصادية والصناعية- بصورة إيجابية. إذ أنه على الرغم من كل ما يظهر أمامنا من مظاهر العصر الحديث،

¹⁹ المنصف وناس، (1996)، الدولة الوطنية والمجتمع المدني في الجزائر، في سليمان الراشي وآخرون، الأزمة الجزائرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 195 .

²⁰ العلوي سعيد بن سعيد وآخرون، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية ، ط 2 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ص 646

²¹ الحبيب الجناحي و سيف الدين عبد الفتاح، (2003)، المجتمع المدني وأبعاده الفكرية، دار الفكر، دمشق، ص 25.

أو الحدائة في العديد من البلدان العربية، إلا أن ذلك لا يمثل سوى شكل ظاهري في الغالب لمجتمع تابع ما زال لم يتبلور بعد، تتعدد وتختلط فيه الأنماط الاجتماعية كلها، يتيح للأنماط التقليدية إمكانية السيطرة في كثير من البلدان. يتجلى ذلك في بنية العواصم والمدن العربية، التي يفترض أن تكون الحامل الأساسي والأول لمفهوم هذا المجتمع وبلورته في المجتمع العربي، فهي بنية - مدن عربية - متريفة أو هي ريفية أصلاً، فضلاً عن تكوينها من وحدات أحياء ذات تجمعات بشرية تتمحور حول خلفيات اجتماعية أو مناطقية أو طائفية، محكومة بهذا الشكل أو ذاك بالمنظومة العربية الإسلامية التي تشكل المرجعية المباشرة والفورية لمعظم الفئات الاجتماعية أفراداً أو جماعات سواء في الريف أو المدينة المتريفة. هذا إذا أخذنا بعين الاعتبار أن هناك تصادم بين تلك المنظومة الثقافية وفكرة الأسقف المفتوحة للحريات والحقوق في إطار التكوينات الاجتماعية ذات الصلة بفكرة المجتمع المدني ومفهومه في الغرب²².

هذا يعني أن نشوء مؤسسات هذا المجتمع في البلدان الأوروبية تطلب القطيعة مع الأطر القديمة الإقطاع والكنيسة، إلا أن ما حدث في البلدان العربية هو أن نشوء مؤسسات المجتمع المدني لم تؤد إلى إلغاء الأطر التقليدية القديمة بل إنه قد يحدث أن تتزامن تلك الأطر الاجتماعية العربية وتتعايش بعضها مع بعض مع قيام الحزب والنقابة دون أن يكونا بديلاً منها. إن عدم الأخذ بهذا المسار، المتعددة تضاريسه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية في فهم الواقع العربي، قد ينتج منه انفصال خطير بين المجتمع المدني كما تتصوره وتريده النخبة العربية العصرية، والمجتمع المدني كما هو بصدد الظهور بالفعل في واقع الحياة العربية²³، وإذا كان من الجائز أو من الطبيعي أن يختلف الباحثون حول تعريف المجتمع المدني فإن هناك واقعة أساسية يجب أن لا تكون موضع اختلاف، وهي إن هذا المجتمع هو أولاً وقبل كل شيء، مجتمع المدن، وأن مؤسساته هي تلك التي ينشئها الناس بينهم في المدينة لتنظيم حياتهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية فهي إذن مؤسسات إرادية أو شبه إرادية يقيمها الناس وينخرطون فيها أو يحلون فيها أو ينسحبون منها. وذلك على النقيض تماماً من مؤسسات المجتمع البدوي - القروي- التي تتميز بكونها مؤسسات طبيعية يولد الفرد منتمياً إليها، مندمجاً فيها ولا يستطيع الانسحاب فهو لا يملك الحرية للخروج من القبيلة والطائفة التي ولد بها... الخ. إذن فالبحث في حضور أو غياب مؤسسات المجتمع المدني في بلد من البلدان لا بد من أن ينطلق من النظر في وضعية المدينة في ذلك البلد، هل هي التي تهيمن على المجتمع باقتصادها ومؤسساتها وتقاليدها وتراثها أم أن المجتمع البدوي - القروي- هو السائد بمؤسساته وتقاليد وسلوكياته وقيمه وفكره. ففيما يخص البلدان العربية كان الأمر ولم يزل واضحاً لا يحتاج إلى بيان: كانت البادية والأرياف وما زالت هي المسيطرة والمهيمنة بمؤسساتها وسلوكياتها وتقاليدها

²² متروك الفالح، (2002)، المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 11.

²³ الجابري محمد عابد، إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي، مصدر سابق، ص 189.

وعقليتها، فضلا عن هيمنتها الديمغرافية، ليس في الجبال والسهول والصحارى والقرى والأرياف فحسب بل وحتى في المدن نفسها التي تتكون الأغلبية الساحقة من سكانها من الوافدين عليها ضمن موجات متواصلة من الهجرة من البادية إلى المدينة²⁴.

هنا يطرح مفهوم المجتمع المدني في سياق الواقع الراهن للمجتمعات العربية مسألة ما يسمى بالمنظمات الأهلية التي تتشكل من كل التنظيمات ذات الطابع التقليدي مثل الجمعيات الدينية التي تشكل الغالبية بين تنظيمات المجتمع الأهلي والجمعيات الثقافية المعبرة عن خصوصيات المجتمعات المحلية أو الأقليات، وبين التنظيمات الخاصة بالأوقاف العائلية. وقد بدأ عددها يتزايد مع نهاية التسعينيات القرن العشرين مثل مؤسسة الأمير عبد القادر، والشيخ زايد... الخ.

هناك جدلا قويا بين الباحثين العرب يثار حول العلاقة بين المجتمع المدني والمجتمع الأهلي والتنظيمات التي تشكل كل واحد منها وأيهما يقترب أكثر من الواقع العربي. فبينما يدافع البعض عن أطروحة التطابق بين المفهومين، وبالتالي مدلولاتهما في المجتمعات العربية، أخذا في اعتباره المنظمات التقليدية والحديثة في تحديده لمفهوم المجتمع المدني، بكونه مجموعة مؤشرات وعناصر مترابطة ومتبلورة في علاقات اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية ناجمة عن تفاعل قوى ومكونات المجتمع التي تقوم إما على أسس موروثية ك معايير القرابة الأسرة، العشيرة، القبيلة أو على معايير الأصل والعرق أي السلالة والعنصر أو معايير دينية كالمنهج، الطائفة، الطريقة أو أسس انجازية وفق معايير القدرات والمهارات والتعليم والدخل والإنتاج. أما أهم مؤشرات اعتبار هذه القوى من مقومات المجتمع المدني، وفق هذا التعريف، فهو درجة وعي أعضائها ووضوح الأهداف والأساليب المستخدمة لبلورتها، زيادة عن التجانس والتضامن الداخلي وتبني الوسائل السلمية لحل الصراعات والتناقضات. وأن عملية بناء هذا المجتمع ترتبط بخصوصيات بنيته السياسية والاجتماعية والثقافية²⁵.

وفي المقابل نجد أن فريقا آخر يرفض ذلك الطرح ويحاول أن يميز بين المفهومين، المجتمع المدني والمجتمع الأهلي، كونهما يشيران إلى مستويين مختلفين من التطور المجتمعي، لكن دون استبعاد فكرة أن تكون التنظيمات الأهلية جزء من المجتمع المدني في سياق الوضع العربي الراهن، فهذا الأخير وفق هذا التوصيف لا يعني كل أفراد المجتمع من العناصر المدنية، بل ينحصر فقط في العناصر الواعية الفعالة المنظمة من المواطنين. وينقسم إلى جزأين: الأول المجتمع المدني المهني بما يضم من روابط ومنظمات لا تتعامل مع السياسة مباشرة، وتشكل الجزء الأكثر التصاقا مع مفهوم ووظائف المجتمع المدني. والثاني المجتمع المدني السياسي الذي ينحصر في المنظمات السياسية الهادفة إلى كسب السيطرة على الحكومة أو

²⁴ الجابري محمد عابد، إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي، مصدر سابق، ص 189.

²⁵ عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي والمجتمع المدني، مرجع سابق، ص 90.

المشاركة فيها أو ممارسة دور المعارضة. ولا تدخل في منظمات المجتمع المدني، تلك التي تقوم العضوية فيها وفق أسس تقليدية عمودية مثل العشيرة، القبيلة، الطائفة، المذهب، والمنظمة الدينية. رغم أن هذا لا يعني إهمالها أو محاربتها، طالما تشكل الأغلبية في المجتمعات التقليدية، بل الاعتراف بها ورعايتها ونشر القيم والأفكار والممارسات الحضارية بينها على طريق تحييدها وتطويرها لتتحول تدريجيا من منظمات غير قابلة للقيم والأفكار الحضارية إلى مرحبة بها أو متعايشة ومتكيفة معها على الأقل²⁶.

وفقا لما سبق يمكن القول أن النظر إلى المجتمع المدني باعتباره تلك التنظيمات الاجتماعية التطوعية التي ينظم إليها الفرد باختياره والتي تتمثل في الجمعيات الأهلية والنقابات المهنية والأحزاب السياسية، وما شابهها من التنظيمات التطوعية، فهي التنظيمات التي تتوسط العلاقة بين التنظيمات الرسمية للدولة والتنظيمات الاثرية التي يوجد بها الفرد بحكم نشأته، فإن مثل هذا التصور يمكن أن يحاكي بصورة أوضح واقع هذا المجتمع في البلدان العربية.

4. المجتمع المدني كما تريده النخبة العربية العصرية:

من التساؤلات التي يمكن أن تطرح ما مدى ملاءمة المجتمع المدني للتحول الديمقراطي في البلدان العربية؟ والإجابة عن هذا التساؤل اختلفت بشأنه الأطروحات، فهناك من يرى أن المدينة الحاضرة وبالموازاة مع التجربة الغربية التاريخية لتطور مفهوم المجتمع المدني والديمقراطية وقواه، كانت هي الحاضرة وهو التكوين الاجتماعي وبنيتة الثقافية في إطارها والمسماة المجتمع المدني فإن المدينة-الحاضرة العربية-، وهي الحاضرة قياسا ليست كمثيلتها الأوروبية وذلك لأن البنية الاجتماعية للمجتمع الريفي وثقافته هو الذي بدأ يستحوذ على المدينة العربية وحاضرتها وقواها وثقافتها، وبالتالي فإن تلك المكونات والبنى الاجتماعية تجعل من فكرة المجتمع المدني فكرة بدون معنى أو فاعلية حتى وإن وجدت. ويترتب على ذلك عدم الصلة بين هذا المجتمع والتحول الديمقراطي في البلدان العربية. كذلك فإن الدراسة ومن تلك المنطلقات، ترى توظيف فكرة المجتمع الأهلي بدلا من المجتمع المدني ولاسيما أن فكرة الأهلي تتجاوز الانقسام المدينة-الريف وتحيزاته، وفي الوقت نفسه تدخل عناصر وقوى تقليدية وذات فعالية، والتي يستبدها مفهوم المجتمع المدني، فالمدن العربية إذن أصبحت متريفة على نحو كبير، مما جعلها تقف بالضرورة عائقا في طريق التحولات نحو الديمقراطية. لأنها لا يمكن أن تكون حاضرة لمفهوم المجتمع المدني الذي تطور وترعرع في أحضان المدن الأوروبية كونها بنية ذات علاقات اجتماعية وثقافية محددة²⁷. وقد انتقد مفهوم المجتمع المدني كونه لا يتسم فقط بالغموض، وإنما أيضا لكونه لا يتوافق مع خصوصيات الثقافة والبنى الاجتماعية في المنطقة العربية.

²⁶ عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي والمجتمع المدني، المرجع السابق، ص 92.

²⁷ متروك الفالح، المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية، مرجع سابق، ص 34.

وبالتالي لا يرى محمد عابد الجابري التلازم بين المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في المنطقة العربية ويقترح مفهوماً بديلاً من المجتمع المدني أسماه المجتمع السياسي أو الجماعة السياسية²⁸. وهذا المفهوم يعده البعض مدخلاً أفضل ولاسيما في الواقع العربي، لأنه يرتبط بنمط ديمقراطي لا يستلزم تغييراً جوهرياً مسبقاً في التركيب الاجتماعي والثقافي والسياسة السائدة وهو نمط الديمقراطية النخبوية التنافسية، وهو نمط متحرر من رومانسية ديمقراطية المشاركة التي ترتبط بتعظيم أهمية المجتمع المدني بها²⁹. إذا كان واضحاً الارتباط الوثيق بين نمو وتطور مؤسسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، واعتماد كل منهما على الآخر كسبب ونتيجة فإنه من المهم التطرق لأبرز معوقات تفعيل نشاط هذا المجتمع في الوطن العربي. فهناك أسباب بعضها له علاقة بالمؤسسات نفسها ونشأتها وطريقة عملها وبعضها له علاقة بالحكومات وبعضها له علاقة بالوضع العام في كل قطر عربي على حدة ودرجة التطور السياسي والديمقراطي فيه. إن محدودية دور المجتمع المدني في البلدان العربية في تعزيز التطور الديمقراطي يرجع إلى الطابع التسلطي الاستبدادي للنظم الحاكمة في الوطن العربي، كما يرجع إلى أزمة الدولة الوطنية القطرية في الوطن العربي التي تلقي بتأثيراتها السلبية على هذا المجتمع، وأن ضعف مقومات الديمقراطية في الواقع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في البلدان العربية يقلص من إمكانيات تطور هذا المجتمع.

ويتجلى ذلك بوضوح في مظاهر عديدة منها: ضعف الثقافة السياسية الديمقراطية، وتدني قيمة الديمقراطية، فضلاً عن تدهور مستوى معيشة قطاعات واسعة من المواطنين العرب، وزيادة حدة التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية، وضعف الطبقة الوسطى في العديد من البلدان العربية، وغيرها من القضايا والمشكلات التي تمثل عقبات أمام عملية التطور الديمقراطي وتدعيم المجتمع المدني في الوطن العربي. هذا إلى جانب ضعف تنظيمات المجتمع المدني نفسه. فهذه المؤسسات تفتقد لآليات البناء المؤسسي فضلاً عن عدم وجود القدرات التي تقود عملية التأهيل هذه المؤسسات وبسبب غياب الشفافية والممارسة الديمقراطية داخل كثير من مؤسسات المجتمع المدني في الأقطار العربية فإنها تظل عاجزة عن إحداث الإصلاح أو تغيير في المجتمع علاوة على إصلاح أوضاعها نفسها. ومن هنا فإن النظر إلى أوضاع مؤسسات المجتمع المدني، ونتيجة للتحديات العديدة التي تواجهها، وفي مقدمتها القيود المفروضة عليها من قبل الحكومات، وضعف التمويل، وعدم وجود آليات للبناء المؤسسي، وعدم وجود قواعد جماهيرية عريضة لها، في أوساط الناس نتيجة قلة الوعي بجدواها، وأهميتها، وتأثيرها في المجتمع في مؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي تظل محدودة التأثير، وعاجزة عن الإسهام في الإصلاح المطلوب

²⁸ العلوي سعيد بن سعيد وآخرون، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، مرجع سابق، ص 119.

²⁹ المرجع نفسه، ص 8.

بمستوياته، السياسية، والاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية³⁰. ومن هنا يتضح ضعف العلاقة بين المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في البلدان العربية. إلا أن مقولة عدم وجود العلاقة بين هذا المجتمع والتحول نحو الديمقراطية في البلدان العربية، لا يعني أنه لا فائدة مما هو قائم من مؤسسات ما يسمى المجتمع المدني أو بعضها على الأقل، وأنه لا بد من تطوير كل ما يؤدي إلى تعزيز بناء الدولة والمجتمع في البلدان العربية.

الخاتمة:

في ختام هذه الدراسة يمكن حوصلة أهم النتائج المتوصل إليها فيما يأتي:

- رغم ذبوع مفهوم المجتمع المدني في الأوساط الثقافية والسياسية العربية، والجهود الحكومية وغير الحكومية في إقامة تنظيماته، إلا أن مفهوم مجتمع مدني عربي لم يتبلور بعد، كما يروج له ويدعو له. إذ من الخطأ الاعتقاد أن وجود هذا المجتمع يقتضي الاكتفاء بالمطالبة به، بل تكوينه يتطلب تضافر عوامل عديدة تكون انعكاسا للواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي للمجتمع الذي توجد فيه وتتكون.

- إن الحديث عن استنساخ فكرة المجتمع المدني على النمط الغربي وإمكانية تطبيقه دون توفر مقوماته من حيث الشكل والمضمون في البلدان العربية، فرضية لا يمكن تحقيقها في ظل أوضاع المجتمع العربي الراهنة، لأنها تتخطى التركيبة الاجتماعية والاقتصادية لهذه البلدان.

- في ظل صورة واقع المجتمعات العربية الحالية يصبح الحديث عن مفهوم هذا المجتمع الذي هو نتيجة لعوامل ومحددات خارجية وليست نتاجا لمعطيات وضرورات التطور الاجتماعي - الاقتصادي - السياسي في البلدان العربية هو حديث عن مرحلة تطويرية لم تصل بعد إلى ما يتطلبه المجتمع المدني. ذلك أن العلاقات الاجتماعية القديمة المتمثلة في القبلية والعشائرية والأبوية والعلاقات الوظيفية التي تقوم على مبدأ فردية إنسان ككيان مستقل له صيرورته الشخصية، بعيدا عن انتماءاته وارتباطاته العرقية. تتعارض مع نسق العلاقات التي يقوم عليها المجتمع المدني الحديث.

- إن المجتمع المدني هو مجتمعا يأخذ شكله وفقا للتطور التدريجي الذي يرافق التحول الديمقراطي، أي أن المجتمع المدني هو نتيجة لعملية التحول الديمقراطي، التحول الذي تم بفعل تطور داخلي للمجتمع. ومقارنة هذا مع واقع المجتمع المدني في البلدان العربية يبدي لنا الضعف الواضح في أداء مؤسسات هذا المجتمع التي تتأثر بشكل كبير وينعكس عليها محدودية الخطوات الإصلاحية باتجاه الديمقراطية. حيث تعيش في مجملها رهن التشريعات المقيدة وضعف التمويل المالي ومحدوديته وضعف

³⁰ العلوي سعيد بن سعيد وآخرون، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، مرجع سابق، ص 339.

بنائها المؤسسي. إذ أن غياب الإصلاح الحقيقي وضعف الديمقراطية في البلدان العربية يساهم في تقزيم دور وفاعلية مؤسسات المجتمع المدني وقد يتعدى ذلك إلى منع وجودها.

- إن مسألة إقامة مؤسسات مجتمع مدني فاعلة ذات دور فاعل في التحول الديمقراطي يتطلب إرساء أسس دولة القانون التي تمثل الحاضنة المحورية لقيام وازدهار المجتمع المدني. و على هذا الأساس فإن أهم ما يجب توفره في حياة هذا المجتمع اليوم هو المؤسسات الدستورية الفاعلة التي يمكن أن تحمي المجتمع المدني وثقافته من عبث رجال السياسة. وإعادة بناء المجتمع المدني على أسس ومبادئ هذا المجتمع الحديث التي أرست قواعدها إعلانات وشعارات الحريات المدنية وحقوق الإنسان ومبادئ الديمقراطية.

قائمة المصادر والمراجع:

- 1- الجابري محمد عابد، (2000)، إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- 2- الجابري محمد عابد، (2001)، في نقد الحاجة إلى الإصلاح، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- 3- الحبيب الجناحي و سيف الدين عبد الفتاح، (2003)، المجتمع المدني وأبعاده الفكرية، دار الفكر ، دمشق.
- 4- الصبيحي أحمد شكر، مشكلات المجتمع المدني ومستقبله في الوطن العربي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1998
- 5- العلوي سعيد بن سعيد وآخرون. (2001)، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- 6- المنصف وناس، (1996)، الدولة الوطنية والمجتمع المدني في الجزائر، في سليمان الرياشي وآخرون. الأزمة الجزائرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- 7- جون ارنبيرغ، (2007)، المجتمع المدني من اليونان حتى القرن العشرين، ترجمة حسن ناظم وعلي حاكم صالح، معهد الدراسات الإستراتيجية، العراق .
- 8- حسن عبد الرازق منصور ، بناء الإنسان، ط2، أمواج للنشر والتوزيع، عمان الأردن.
- 9- سربست نبي، (2006)، المجتمع المدني السيرة الفلسفية للمفهوم، مؤسسة حمدي للطباعة والنشر، السليمانية.
- 10- عبد الوهاب حميد رشيد، (2003)، التحول الديمقراطي والمجتمع المدني، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق.
- 11- متروك الفالح، (2002)، المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- 12- محمد أبو الفضل إبراهيم بن إسماعيل الزمخشري، معجم المعاني الجامع"، www.almaany.com.
- 13- ناهد عز الدين، المجتمع المدني، سلسلة موسوعة الشباب السياسي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام.

1-GSDRC, What is Civil Society, its Role and Value in 2018 ?, www.gsdr.org, january2019 , consulté

le 05/09/2024.